الأمم المتحدة
S/PRST/2010/28

مجلس الأمن

Distr.: General
16 December 2010
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٤٥٢ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”تقارير الأمين العام بشأن السودان“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يرحب مجلس الأمن بقيام الأطراف السودانية بإعادة تأكيد التزامها بتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا تاما وفي الوقت المطلوب، ويؤكد من جديد دعمه القوي للجهود التي تبذلها الأطراف في هذا الصدد. ويرحب مجلس الأمن باختتام عملية التسجيل لاستفتاء جنوب السودان بشكل سلمي في السودان، ويشجع الأطراف على الاستمرار في هذا الزخم من أجل إجراء الاستفتاءين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بشكل سلمي يتسم بالمصداقية ويعبّر عن إرادة الشعب. ويحث المجلس بشدة الأطراف في اتفاق السلام الشامل على الوفاء فورا بما تبقى من التزاماتها المتعلقة بتمويل لجنة استفتاء جنوب السودان ومكتب استفتاء جنوب السودان.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه لفريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالاستفتاءين بقيادة الرئيس بنجامين مكابا، ويرحب بالعمل الذي يقوم به، بما في ذلك البيان الذي أدلى به في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وأشار فيه إلى أن عملية التسجيل تشكل الأساس لإجراء استفتاء يتسم بالمصداقية. ويعرب المجلس عن تقديره للجهود التي يبذلها المراقبون الدوليون والمحليون.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع بالغ القلق عدم التوصل إلى اتفاق بشأن أبيي. ويحثّ مجلس الأمن الأطراف بشدة على تهدئة التوترات المتصاعدة في أبيي، والتوصل فوراً إلى اتفاق بشأن أبيي وغير ذلك من المسائل المعلقة في إطار اتفاق السلام الشامل، وحل المسائل البالغة الأهمية المتصلة بمرحلة ما بعد الاستفتاء بما في ذلك

161210 161210 10-69784 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الحدود والأمن والحصول على الجنسية والديون والأصول والعملة والموارد الطبيعية. ويرحب المجلس بعمل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، وبالجهود المستمرة التي يبذلها في هذا الصدد.

”ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى جميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع بعثة الأمم المتحدة في السودان في الاضطلاع بولايتها، وتحديدا فيما يتعلق بحماية المدنيين وتوفير الفرص للوصول إليهم بدون معوقات وتأمين حرية التنقل لهم.

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على الضرورة الملحة لأن يقوم الأطراف بتوفير ضمانات فورية ومستمرة لسكان السودان بجميع قومياتهم، لضمان احترام حقوقهم وسلامتهم وممتلكاتهم أيا كانت نتائج الاستفتاءين، وعلى الضرورة الملحة للتركيز على أمن الأقليات وحمايتها، بما في ذلك أهل الجنوب في الشمال وأهل الشمال في الجنوب، ويحث مجلس الأمن الأطراف على كفالة أن تكون ترتيبات الحصول على الجنسية وترتيبات الإقامة متوافقة مع الالتزامات الدولية المعمول بها، وعلى عدم حرمان أي فردٍ حرماناً تعسفا من الحصول على الجنسية. ويحث المجلس الأطراف في اتفاق السلام الشامل على احترام التزاماتهم.

”ويشدد المجلس على أهمية أن تُعقد في الوقت المناسب مشاورات شعبية شاملة وذات مصداقية في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان، وفقا لاتفاق السلام الشامل. ويؤكد المجلس أيضا ضرورة إجراء انتخابات على صعيد ولاية جنوب كردفان وفقا للجدول الزمني الذي حددته لجنة الانتخابات الوطنية.

”ويؤكد مجلس الأمن أن استمرار التعاون بين أطراف اتفاق السلام الشامل يظل ضرورياً مهما كانت نتيجة الاستفتاءين. ويؤكد المجلس أهمية وفاء الأطراف بالالتزامات التي تمّ التعهد بها في بيان الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تشمل التوصل إلى حلول سلمية لجميع المسائل المعلقة، وعدم اللجوء إلى الحرب مرة أخرى، والتزام الأطراف بعدم اتخاذ أي إجراء أو دعم أي مجموعة بما من شأنه أن يقوض أمن الطرف الآخر. ويساور المجلس قلق عميق إزاء الأحداث العسكرية الأخيرة التي شهدها وادي نهر كير وما أعقبها من تشريد للمدنيين، ويحث جميع الأطراف على ممارسة ضبط النفس وتجنب التصعيد.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا دعمه لعملية السلام من أجل دارفور الجارية بقيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والتي تستضيفها حكومة قطر. ويحث المجلس بشدة جميع حركات التمرد على الانضمام إلى عملية السلام بدون مزيد من التأخير أو شروط مسبقة. ويكرر المجلس تأكيد أهمية زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام السودانية. ويؤكد مجلس الأمن مجدداً قلقه العميق إزاء تزايد أحداث العنف وانعدام الأمن في دارفور، بما في ذلك بلدة خور أبيشي مؤخرا، مثل انتهاكات وقف إطلاق النار، والهجمات التي تشنها جماعات المتمردين، وزيادة الاقتتال بين القبائل، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني وحفظة السلام، والقصف الجوي من قبل حكومة السودان. ويشير المجلس إلى الأهمية التي يوليها لوضع حد للإفلات من العقاب، وإلى تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في دارفور إلى العدالة. ويكرر المجلس الإعراب عن استعداده للنظر في اتخاذ تدابير ضد أي طرف تقوض أفعاله السلام في السودان“.